

Distr.: General  
11 December 2015  
Arabic  
Original: English

# العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية



اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

البلاغ رقم ٢٤٧٤/٢٠١٤

آراء اعتمدها اللجنة في دورتها ١١٥ (١٩ تشرين الأول/أكتوبر - ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥)

س. (يمثله المحاميان تيري إينارسن وأرليد هوملن)	المقدم من:
س.	الشخص المدعى أنه ضحية:
النرويج	الدولة الطرف:
٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ (تاريخ الرسالة الأولى)	تاريخ تقديم البلاغ:
قرار المقرر الخاص بمقتضى المادتين ٩٢ و ٩٧ من نظام اللجنة الداخلي، الذي أُحيل إلى الدولة الطرف في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ (لم يصدر في شكل وثيقة)	الوثائق المرجعية:
٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥	تاريخ اعتماد الآراء:
ترحيل صاحب البلاغ إلى أفغانستان	موضوع البلاغ:
المقبولية - المسألة ذاتها؛ والمقبولية - إجراء آخر، والمقبولية - الاختصاص الموضوعي	المسائل الإجرائية:
الانتصاف الفعال؛ وعدم الإعادة القسرية؛ وصفة اللاجئ؛ والتعذيب	المسائل الموضوعية:
٢ (٣) و ٧	مواد العهد:
٢ و ٥ (٢) (أ)	مواد البروتوكول الاختياري:



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.15-21843(A)



\* 1 5 2 1 8 4 3 \*

## المرفق

آراء اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بموجب المادة ٤ (٥) من  
البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية  
والسياسية (الدورة ١١٥)

بشأن

البلاغ رقم ٢٤٧٤/٢٠١٤\*

المقدم من: س. (يمثله المحاميان تيري إينارسن وأرليد هولمن)

الشخص المدعى أنه ضحية: س.

الدولة الطرف: النرويج

تاريخ تقديم البلاغ: ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ (تاريخ الرسالة الأولى)

إن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، المنشأة بموجب المادة ٢٨ من العهد الدولي الخاص  
بالحقوق المدنية والسياسية،

وقد اجتمعت في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥،

وقد فرغت من النظر في البلاغ رقم ٢٤٧٤/٢٠١٤ المقدم إليها من س. بموجب  
البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد،

وقد أخذت في حسابها جميع المعلومات الكتابية التي أتاحتها لها صاحب البلاغ  
والدولة الطرف،

تعتمد ما يلي:

\* شارك أعضاء اللجنة التالية أسماؤهم في بحث هذا البلاغ: السيد عياض بن عاشور، والسيد لزهاري بوزيد، والسيدة سارة كليفلاند، والسيد أوليفيه دو فروفيل، والسيد يوجي إواساوا، والسيدة إيفانا يليتش، والسيد دنكان لافي موهوموزا، والسيدة فوتيني بازارتريس، والسيد ماورو بوليتي، والسيد نايجل رودلي، والسيد فكتور مانويل رودريغيس - ريسيا، والسيد فايان عمر سالفبولي، والسيد ديروجلال سيتولسينغ، والسيدة آنيا زايرت - فور، والسيد يوفال شاني، والسيد كونستانتين فاردزيبلاشيفيلي، والسيدة مارغو واترفال.

## آراء معتمدة بموجب المادة ٥(٤) من البروتوكول الاختياري

١-١ صاحب البلاغ هو س.، وهو مواطن أفغاني وُلد في عام ١٩٨٩ ويقيم حالياً في النرويج. وهو معرّض للترحيل بعد أن رُفض طلبه الحصول على صفة لاجئ في النرويج. ويؤكد صاحب البلاغ أن من شأن إبعاد الدولة الطرف إياه إلى أفغانستان أن يشكل انتهاكاً لحقوقه المكرّسة بموجب المادتين ٢(٣) و ٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وقد دخل البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد حيز النفاذ بالنسبة إلى النرويج في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧٢. ويمثل صاحب البلاغ المحاميان تيري إينارسن وأرليد هوملن<sup>(١)</sup>.

٢-١ وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، طلبت اللجنة، عملاً بالمادتين ٩٢ و ٩٧ من نظامها الداخلي، عن طريق مقرّرها الخاص المعني بالبلاغات الجديدة والتدابير المؤقتة، ألا تُبعد الدولة الطرف صاحب البلاغ إلى أفغانستان بينما بلاغه قيد نظر اللجنة. وفي ٣ آذار/مارس ٢٠١٥، رفضت اللجنة طلب الدولة الطرف سحب التدابير المؤقتة<sup>(٢)</sup>. ولا يزال صاحب البلاغ في النرويج.

### الوقائع كما عرضها صاحب البلاغ

١-٢ يدّعي صاحب البلاغ أنه وُلد في قندهار، بأفغانستان، لكنه عاش مع أسرته في جمهورية إيران الإسلامية من عام ١٩٩٣ حتى عام ٢٠٠٤، حينما أُعيدوا إلى قندهار قسراً.

٢-٢ وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وصل صاحب البلاغ إلى النرويج وقدم طلب لجوء. وأكد في طلبه أن رجلين اختطفاه في تاريخ غير محدد في قندهار وأنه ظل أسيراً لعدة أيام قبل أن ينجح في الهرب. وأخبرته أسرته أن المختطفين قد طلبا فدية كبيرة لتسليمه وطلبت منه أن يلوذّ بمكان آخر. وأكد صاحب البلاغ أنه غادر أفغانستان على إثر هذه السلسلة من الأحداث. وفي ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٩، رفضت المديرية النرويجية للهجرة الطلب الذي قدمه للحصول على صفة لاجئ، وانتهت إلى أن الاختطاف "علاقة جنائية" لا تستوفي اشتراطات المعاملة، أوصلت المديرية بالألا يعاد إلى قندهار، بل ينبغي نقله داخلياً إلى كابول.

٣-٢ وفي ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، قدم صاحب البلاغ إلى المديرية شكوى ضد قرارها وقدم في الوقت نفسه طلباً لتعليق تنفيذ إبعاده. وادعى في شكواه أنه اتصل منذ شهرين بوالده

(١) قدم الرسالة الأولى المحامي إيريك أوسفيك وخلفه المحاميان تيري إينارسن وأرليد هوملن.

(٢) بخصوص طلب الدولة الطرف سحب التدابير المؤقتة، ترى الدولة الطرف في ملاحظاتها بشأن مقبولية البلاغ وأسسها الموضوعية أن قرار اللجنة منح هذه التدابير قد اتُخذ في ١٢ يوماً، بينما راجعت ثلاث محاكم محلية المسألة ذاتها باستفاضة، مع امتيازها بالقدرة على فحص جميع الأدلة ذات الصلة وفي حضور صاحب البلاغ أمامها. وتلاحظ الدولة الطرف أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان رفضت طلب صاحب البلاغ اتخاذ تدابير مؤقتة بعد أن درس محامون ناطقون بالنرويجية جميع الوثائق التي قدمها بالنرويجية. كما تشير الدولة الطرف إلى أن السلطات النرويجية لا تعلم مكان صاحب البلاغ، ومن ثم لا يمكن ترحيله فوراً.

الذي أخبره أن سبب اختطاف صاحب البلاغ هو نزاع على ملكية أرض عمره ١٧ عاماً بين جدّ صاحب البلاغ وأحد جيران جدّه، وقُتل كلاهما جراء النزاع. وأكد صاحب البلاغ أن أسرته قد فرّت إلى جمهورية إيران الإسلامية لهذا السبب وأقامت هناك خلال الأحد عشر عاماً التالية. ودفعت كذلك بأنه بعد أن عادت أسرته إلى قندهار، ظلّ ذلك النزاع خامداً لثلاثة أعوام ونصف العام، لكن عقب مغادرته إلى النرويج تعرّضت أسرته لتهديدات وتعرّضت ممتلكاتها لأعمال تخريبية، فلجأت مجدداً إلى جمهورية إيران الإسلامية. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، لم ترّ المديرية النرويجية للهجرة سبباً للعدول عن قرارها، فأحالت حالة صاحب البلاغ إلى مجلس الطعون المتعلقة بالهجرة لبدء إجراءات الطعن وأجابت طلبه تعليق تنفيذ الإبعاد إلى حين صدور قرار نهائي في الطعن.

٢-٤ وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، بدأ صاحب البلاغ في حضور شعائر دينية واجتماعات للصلاة في كنيسة سالسترومن. وفي ٦ شباط/فبراير ٢٠١٠، تعمّد صاحب البلاغ. وفي ٤ أيار/مايو ٢٠١٠، قدم إلى مجلس الطعون المتعلقة بالهجرة إثباتاً لعماده. وفي ٥ نيسان/أبريل ٢٠١١، رفض المجلس الطعن المقدم من صاحب البلاغ، إذ لم تقتنع أغلبية القضاة بأن تحوله إلى المسيحية حقيقي. وانتهى مجلس الطعون، تحديداً، إلى أن صاحب البلاغ لم يتبصّر بما فيه الكفاية في العواقب الوخيمة المفترضة لتحوّله إلى المسيحية، وأن فهمه للدين المسيحي سطحي جداً، كما يبدو مجرد ترديد لمخفوظات؛ وأنه لم يتدبّر الفروق بين الإسلام والمسيحية.

٢-٥ وفي خريف عام ٢٠١١، قدم صاحب البلاغ إلى نقابة المحامين النرويجية طلباً للحصول على المساعدة القانونية بالمجان وأجابت النقابة طلبه، وكلفت أحد كبار القساوسة السابقين بكاتدرائية أوصلو الذي أجرى عدة لقاءات مع صاحب البلاغ ليفحص عقيدته ومعتقداته المسيحيين. وقدم صاحب البلاغ إلى مجلس الطعون طلبين للعدول عن قراره رفض الطعن الذي قدمه. وفي ٢٢ تموز/يوليه و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، قرر مجلس الطعون عدم وجود أسباب تستدعي العدول عن قراره. وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أقام صاحب البلاغ دعوى استئناف أمام محكمة مقاطعة أوصلو. وأدلى كبير القساوسة السابق، بصفتها شاهداً في الدعوى المرفوعة أمام المحكمة، بشهادته معرباً عن إعجابه بسعة وعمق التزام صاحب البلاغ بالمسيحية. وفي ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٢، قُبلت المحكمة دعوى الاستئناف التي أقامها صاحب البلاغ، إذ رأت أن معرفته بالدين المسيحي قد تعمّقت عقب صدور قرار مجلس الطعون وأن تحوله إلى المسيحية حقيقي بالتالي. كما أجابت المحكمة طلبه استصدار "امر قضائي مؤقت" بتعليق إبعاده إلى حين انتهاء الإجراءات القانونية المحلية.

٢-٦ وفي تاريخ غير محدد، استأنف مجلس الطعون الحكم الصادر عن محكمة مقاطعة أوصلو أمام محكمة استئناف بورغارتيغ. وفي ١٢ آذار/مارس ٢٠١٤، ألغت محكمة الاستئناف قرار محكمة مقاطعة أوصلو. وفي ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤، استأنف صاحب البلاغ قرار محكمة الاستئناف أمام المحكمة النرويجية العليا التي رفضت الاستئناف في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

٧-٢ ويدفع صاحب البلاغ بأنه قد استنفد، في ضوء قرار محكمة الاستئناف والمحكمة العليا، جميع سبل الانتصاف المحلية المتاحة والفعالة. ويؤكد أنه لا يمكن إلزامه بتقديم ما يُدعى بمعلومات جديدة وبالسير مجدداً في دعاوى قضائية محلية. وعلاوة على ذلك، فهو لا يملك الموارد المالية اللازمة لذلك ولم يُعد يتلقّى المساعدة القانونية المجانية. وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، قدم صاحب البلاغ إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان طلباً بشأن ترحيله من النرويج إلى أفغانستان. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أعلنت المحكمة الأوروبية عدم مقبولية طلبه، ولم تفصح عن أسباب قرارها.

### الشكوى

١-٣ يدفع صاحب البلاغ بأن النرويج ستنتهك حقوقه المكرّسة بموجب المادتين ٢(٣) و٧ من العهد بإبعاده قسراً إلى أفغانستان، حيث يخشى وجود خطر حقيقي من تعرّضه لأذى خطير ولا يمكن جبره، وهو خطر التعرض للقتل أو سوء المعاملة. ويذهب إلى أن المحكمتين المحليتين اللتين حكمتا ضده أخطأتا في عدة جوانب. أولاً، أخطأت محكمة الاستئناف والمحكمة العليا بعدم النظر في الوقائع المتصلة بحالته، التي استجدّت بعدما أصدر مجلس الطعون المتعلقة بالهجرة قراره الثاني برفض طلب صاحب البلاغ عدول مديرية الهجرة عن قرارها المتعلق بطلبه اللجوء. ويحتج صاحب البلاغ بأن المحكمتين قصرتا تقييمهما على النظر في الوقائع التي كانت قائمة عندما صدر القرار المحلي النهائي القاضي بترحيله. ويذهب صاحب البلاغ إلى أنه كان ينبغي للمحكمتين، بدلاً من ذلك، أن تتقيّدا بنهج المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان التي تبحث الوقائع ذات الصلة وقت الدعوى القضائية.

٢-٣ ثانياً، يدفع صاحب البلاغ بأن المحاكم المحلية أخضعت دعواه لعتبة إثبات أعلى من تلك المعتمدة لأنه أفغاني متحوّل دينياً، وأكد أنها ركّزت خصوصاً على "تفكيره الشخصي في تحوّلته إلى المسيحية" و"عواقب هذا التحوّل". ويذهب صاحب البلاغ إلى أنه كان ينبغي للمحاكم عند تقييم مدى مصداقيته أن تنتهج نهج المحكمة الأوروبية التي تُزوّل الشك لصالح طالب اللجوء لضعف وضعه في الغالب<sup>(٣)</sup>.

٣-٣ ثالثاً، يحتج صاحب البلاغ بأن محكمة الاستئناف والمحكمة العليا أخطأتا في تقييميهما للأدلة ولم تدركا بأن معتقده المسيحي حقيقي، إذ إن كبار ممثلي كنيسة النرويج اعتبروه باستمرار وصراحةً مسيحياً حقاً ولم يقدم أي من الشهود أو ممثلي الكنيسة أي دليل نفي ملموس. ويقدم صاحب البلاغ لدعم ادعائه إفادات حديثة أدلى بها كل من كبير القساوسة السابق بكاتدرائية أوسلو، بتاريخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وكاهن بكنيسة مدينة بوتته، بتاريخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٤، وأسقف بسور هالوغالاند، بتاريخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٤، ويدعي أن

(٣) يقبس صاحب البلاغ حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان التالي: European Court of Human Rights application No. 43611/11, *F.G. v. Sweden*, judgement of 16 January 2014, para. 34. ويذكر أن هذا القرار لم يصبح نهائياً بعد.

هؤلاء الأفراد يؤكدون جميعاً تأكيداً واضحاً وجازماً أن تدينه المسيحي حقيقي وأنه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، كان لديه "فهم واسع وجيد للمسيحية"<sup>(٤)</sup>.

٣-٤ ويدّعي صاحب البلاغ أيضاً أن الدولة الطرف انتهكت حقوقه المكرّسة بموجب المادة ٢(٣) من العهد بإشارة الرسالة الصادرة من مجلس الطعون المتعلقة بالهجرة في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٤ إلى أن الدولة الطرف ترفض منحه الحماية الملائمة من الإعادة القسرية، رغم إحاطة السلطات بالوقائع التي تثبت حاجته إليها. ويؤكد صاحب البلاغ أن هذه الرسالة تبدو سبباً لتمكين السلطة من اختيار إجراء مراجعة جديدة للمسائل المعروضة عليها من عدمه، ليستحيل عليه بالتالي التماس الانتصاف من اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بوضعه فعلياً في وضع يمكن الدولة الطرف من ادعاء أنه يجب عليه أن يستنفد مجدداً سبل الانتصاف المحلية. ولا تشير الرسالة إلى زمن يمكن فيه إجراء مراجعة ولا إلى كيفية ذلك، لتضع صاحب البلاغ بذلك في وضع ضعيف جداً.

٣-٥ ويدفع صاحب البلاغ كذلك بأن إعلان المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان عدم مقبولية طلبه لا يجعل بلاغه المعروض على اللجنة غير مقبول، لأن قرار المحكمة صادر عن قاضٍ واحد وغير معلل.

(٤) تذكر الإفادة الواردة من راعي كنيسة المدينة بتاريخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٤ أن صاحب البلاغ تعمّد في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٠ و"درس وممارس دينه المسيحي بطرق عديدة شتى"، وتحديداً، بحضوره دورات "ألفا" (Alpha courses) المخصّصة للراغبين في معرفة المزيد عن الدين المسيحي، ودرسته في مدارس الإنجيل لفصلين دراسيين، وحضوره عدة مؤتمرات تركز على الصلاة والتبشير عُقدت في مركز للصلاة في مدينة ليفانغير بالنرويج، وحضوره أيضاً "مهرجان الملتقى"، وهو حدث شبابي يهدف إلى تأهيل الأفراد للقسوسية. وفيما يلي النص الكامل للإفادة الواردة من الأسقف، المؤرخة ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٤: "لقد التقيتُ به [صاحب البلاغ] عدة مرات في العام ونصف العام الماضيين. وتحدّثتُ معه عن دينه وتحوّله إلى المسيحية، وسمعتُ عن حياته كمسيحي من الناس المحيطين به ومن أعضاء الاجتماع الكنسي الذي يداوم على حضوره. واستناداً إلى ذلك، بوسعي أن أركّي [صاحب البلاغ] على أفضل وجه كمؤمن بالسيد المسيح وتابع له يتحلى بالصدق والالتزام." وتذكر الإفادة الواردة من كبير القساوسة السابق، المؤرخة ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أنه أقام تقييمه الأولي لتحوّل صاحب البلاغ إلى المسيحية على محضر جلسة مجلس الطعون المعقودة في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١١. ويذكر القسّ أنه استناداً إلى محضر الجلسة، "ذهلتُ لدرجة التزام [صاحب البلاغ] بالمسيحية في هذه المرحلة: فهو يواظب على الصلاة الفردية وقراءة الإنجيل، ويشارك في أنشطة أبرشية سالسترومان (اجتماعات الثلاثاء، وشعائر الأحد، واجتماعات برنامج "ألفا" (وهو برنامج تعليمي مفصّل جداً)، وفي أنشطة [بيت الصلاة] في لودنغ بيدويوس (Løding Bedehus)، ويحضر اجتماعات للصلاة، وقد اتصل أيضاً أثناء وجوده في أوسلو بأعضاء اجتماع كنسي إيراني. ثم أصبح عضواً فاعلاً في منظمة "بيكيركا" الكاريزماتية (Bykirka) في مدينة بوتنه. وبالنسبة إليّ، كانت كل هذه الممارسات مؤشراتٍ على ترسّخ المعتقد وآثاراً يرجع تاريخها إلى أكثر من عام قبل انعقاد جلسة مجلس الطعون وإجراء مقابله مع صاحب البلاغ في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١١، ودليلاً على تجاوز توقعاتنا إلى حد هائل من عضو عادي في كنيسة النرويج. وذلك برهان على اختيارٍ بمحض الإرادة. فماذا عساه كان يفعل أكثر من ذلك؟" ويذكر القسّ كذلك أن صاحب البلاغ أدلى بإجابات مناسبة على الأسئلة التي طُرحت عليه في جلسة مجلس الطعون التي عُقدت بشأن دينه، وأنه في لقاءٍ عقدته معه اللجنة الفرعية لنقابة المحامين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، "تبين سريعاً أن معرفت [هـ] كانت أوسع بكثير جداً مما نقله محضر جلسة ومقابلة مجلس الطعون السابقتين".

## ملاحظات الدولة الطرف بشأن أسس البلاغ الموضوعية

٤-١ لا تطعن الدولة الطرف في مقبولية البلاغ في ملاحظاتها المؤرخة ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وبمخصوص تأكيد صاحب البلاغ أن بلاغه ليس واهي الأساس بوضوح، تؤكد الدولة الطرف أنه لا وجود لمعيار المقبولية هذا في إطار الاتفاقية. وتقدم الدولة الطرف معلومات أساسية عن تشريعات اللجوء الترويجية ومعلومات إضافية عن إجراءات اللجوء المحلية الخاصة بصاحب البلاغ. فقد استند طلب اللجوء الأول المقدم من صاحب البلاغ في ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٩ إلى حادثة الاختطاف المدعى وقوعها في عام ٢٠٠٨. ورفض طلبه لأن السلطة المعنية اعتبرت أن الاختطاف لا يشكل سبباً يؤهل لمنح صفة لاجئ. وفي ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، قدّم صاحب البلاغ طعناً أمام مجلس الطعون المتعلقة بالهجرة. وفي أيار/مايو ٢٠١٠، أبلغ صاحب البلاغ السلطات بأنه تحول إلى المسيحية وطلب إلى مجلس الطعون أن ينظر في إفادته بأنه سيضطهد ويُقتل أن يُقتل عند إعادته إلى أفغانستان إذا عُرف أنه مسيحي.

٤-٢ وفي ٢٢ آذار/مارس ٢٠١١، عقد مجلس الطعون، المؤلف من ثلاثة أعضاء، جلسة استماع رسمية بشأن الشكوى. وكان صاحب البلاغ ومحاميه حاضرين، وكانت لهما فرصة كافية للرد والتعليق على أسئلة أعضاء المجلس وعلى أشكال مداخلتهم الأخرى. ويجب أن يكون رئيس المجلس محامياً بحكم تكوينه ويجب أن يكون أيضاً مؤهلاً للعمل قاضياً في المحاكم العامة. أما عضوا المجلس الآخرا، فهما شخصان غير متخصصين مُعيّنان من مجموعة من التخصصات بترشيح من منظمات غير حكومية، ضمن جهات أخرى. وفي ٥ نيسان/أبريل ٢٠١١، قرر مجلس الطعون بأغلبية صوتين إلى صوت واحد، رفض الطعن. فقد انتهت الأغلبية، ومنهما رئيس المجلس، إلى أن الطعن غير مدعوم بالدرجة اللازمة من احتمالية صدق المعتقد المسيحي لصاحب البلاغ، وعليه، فهو غير معرّض للخطر إذا ما أُعيد إلى أفغانستان. وعُلّلت أغلبية المجلس قرارها بما يلي:

لقد بدا أن مستوى تفكير [صاحب البلاغ] في أسباب تحوّله دينياً، بحسب ادعائه، منخفض جداً. [...] فقد طُلب إليه مراراً توضيح خلفية قراره التحول من الإسلام إلى المسيحية. ولتعليله، ذكر أنه سئم زجر والده إياه ليصلي ويصوم ويقرأ القرآن وأن مجال الحرية في المسيحية أرحب بكثير. وترى الأغلبية أن هذا السبب لتحوّله دينياً يبدو سطحياً جداً. كما طُلب إلى [صاحب البلاغ] بيان كيفية تقييمه لعواقب تحوّله الديني. وترى الأغلبية أن إفادت [هـ] بأنه سلّم قلبه إلى المسيح ويقبل احتمال تعرّضه للقتل لا تعطي انطباعاً أنه قد أخذ بالفعل عواقب تحوّله الديني في اعتباره. وتُرد في هذا السياق الإشارة إلى السرد الوارد أعلاه عن مكانة الإسلام في المجتمع الأفغاني والعواقب المترتبة فعلياً عن القطع مع الإسلام، متمثلاً في التحول الديني، بالنسبة إلى مسلم. وترى الأغلبية أن إبلاغ [صاحب البلاغ] والده بأنه تحوّل إلى المسيحية ليكفّه عن زجره باستمرار ليصلي ويقرأ القرآن يبدو سبباً سطحياً جداً. كما أن عدم تفكير [هـ] فيما قد يترتب على تحوّله الديني من آثار، عملية وعاطفية

على حد سواء، في أسرته إنما يعزّز رأياً الأغلبية بأن مقدّم الطعن لم يتحوّل إلى المسيحية حقاً.

أما الأقلية، فانتهدت إلى أن صاحب البلاغ لديه معرفة لا بأس بها بالمسيحية وأن جهله ببعض المجالات يمكن أن يُعزى إلى مشكلة اللغة وإلى أنه مسيحي جديد نسبياً. وأشارت الأقلية أيضاً إلى أن صاحب البلاغ قد التحق بدورة دراسية ليتعلم المزيد وأنه يمكن لأفراد المجتمع المسيحي أن يشهدوا له. وانهت الأقلية كذلك إلى أن نقل صاحب البلاغ داخلياً في أفغانستان غير ممكن لأنه سيتعرّض لخطر الاضطهاد في أي مكان ببلده الأصلي بسبب تحوله الديني.

٣-٤ وبناءً على طلب صاحب البلاغ، راجع مجلس الطعون قراره مرتين في عام ٢٠١١ وانتهى في كليهما إلى عدم وجود سبب للعدول عن القرار الأصلي. ورداً على ادعاء صاحب البلاغ أن المجلس لم يطبق معيار الإثبات الصحيح، استدلل المجلس في قراره المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بأن عبارة "مدعوم بأدلة كافية" تشير إلى أن التقييم لم يكن شديد الصرامة، حيث أُجري تقييم محدد لجميع المعلومات الواردة في الحالة ولم يطبق المجلس في تقييمه اشتراط أرجحية الاحتمال.

٤-٤ وفيما يتعلق بالإجراءات القانونية المحلية، تتفق الدولة الطرف مع محكمة استئناف بورغارتينغ في إلغاء حكم محكمة مقاطعة أوسلو القاضي بأن صاحب البلاغ مسيحي حقيقي. وتستشهد الدولة الطرف بالتعليل الكامل الذي أوردته محكمة الاستئناف، التي نظرت في شهادة المستشار القُطري غ.، الذي لاحظ أن الإسلام متغلغل في ثنايا المجتمع الأفغاني، بما في ذلك تشريعاته ونظامه القضائي والسياسة والحياة الأسرية فيه؛ وأن قرابة ١٠٠ في المائة من الأفغان مسلمون؛ وأن فكرة التحول الديني ستكون غريبة تماماً على الأغلبية الساحقة من الأفغان؛ وأن أي متحول دينياً يُوصم من جميع النواحي وأنه ستترب على التحول الديني عواقب كبرى خطيرة، لا على المتحوّل دينياً فحسب، بل على أسرته الممتدة برمتها التي تفقد "قدراً كبيراً من شرفها بحيث سيهمشها المجتمع المحلي" إلى درجة أن أفرادها لن يبقوا أهلاً للزواج منهم؛ وأن ترك الإسلام واعتناق المسيحية يشكل، بالتالي، خطوةً جسيمة لأي أفغاني. وعليه، رأت المحكمة أن الدور المهم الذي يؤديه الإسلام في حياة الأفغان يستدعي تقييماً متعمّقاً لدوافع طالبي اللجوء في التحول إلى المسيحية وأن الأمر يستدعي أيضاً توقّع أن يكون فرادى طالبي اللجوء قد فكروا في دوافعهم للتحول إلى المسيحية وفي الآثار التي ستجتمعون عنها عليهم وعلى أسرهم.

٥-٤ ورأت محكمة الاستئناف كذلك أن تاريخ ممارسة طلب اللجوء في النرويج يشكل خلفياً مهمة لتقييم حالات التحول الديني. واعتمدت المحكمة على المعلومات المقدمة من مجلس الطعون المتعلقة بالهجرة عن أن معظم الأفغان كانوا يُمنحون تصريح الإقامة في النرويج حتى آب/أغسطس ٢٠٠٣. إلا أنه منذ أوائل عام ٢٠٠٥ حتى أوائل عام ٢٠٠٧، بدأ طالبو اللجوء الأفغان يحالون إلى كابول كوجهة داخلية بديلة. وقد نظر مجلس الطعون في أواخر عام ٢٠٠٥/بداية عام ٢٠٠٦ في الحالات السبع عشرة الأولى المنطوية على تحول ديني، وثُبتت



تسعة طعون. ومنذ تلك الفترة حتى الربع الأول من عام ٢٠٠٧، تلقى المجلس أكثر من ١٠٠ حالة تنطوي على تحوّل ديني، بينما تلقت مديرية الهجرة ٢٠ حالة مثلها. وفي معظم الحالات التي تلقاها مجلس الطعون، كان يُندرج بالتحوّل الديني في التماسات العدول عن قرارات الرفض النهائية الصادرة عن مديرية الهجرة. ومنذ الربع الأول من عام ٢٠٠٧ حتى الفترة نفسها من عام ٢٠٠٩، مُنح جميع الأفغان الذين ليست لهم صلة بمنطقة آمنة في بلدهم الأصلي تصريح الإقامة في النرويج. وخلال تلك الفترة، حينما لم تكن تجري الإحالة إلى وجهة داخلية بديلة، لم تتلق سلطات الهجرة سوى خمس حالات لأفغان تحوّلوا دينياً. ومنذ الربع الأخير من عام ٢٠٠٩ حتى آذار/مارس ٢٠١٤ (تاريخ قرار محكمة الاستئناف)، عاد مجلس الطعون مجدداً إلى إحالة طالبي اللجوء إلى وجهة داخلية بديلة. وخلال تلك الفترة، تلقى المجلس ما يربو على ١٥٠ حالة لأفغان تحوّلوا دينياً. ومنذ نهاية عام ٢٠٠٥/بداية عام ٢٠٠٦، قدم ما مجموعه ٣٠٠ أفغاني طلبات لجوء في النرويج على أساس أنهم تحوّلوا إلى المسيحية بعد وصولهم إلى النرويج. ورأت المحكمة أنه يجب تقييم هذا الرقم في ضوء أنه لم يُسمع عملياً من قبل عن حالات تحوّل ديني فيما بين المهاجرين المسلمين من الجيل الأول في النرويج، وأن معظم حالات التحوّل الديني تحدث في صفوف طالبي اللجوء الذين ينطوي تركهم الإسلام على التعرّض لخطر الاضطهاد، أي القادمين من أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية. كما تُبيّن السوابق أنه لا يُندرج مطلقاً تقريباً بالتحوّل الديني كسبب لطلب اللجوء إلا في الفترات التي تكون فيها سلطات الهجرة صارمة ولا تمنح الأفغان تصاريح إقامة لأي أسباب أخرى، بل تحيلهم إلى الوجهة الداخلية البديلة. وبالإشارة إلى المبادئ التوجيهية المتعلقة بالحماية الدولية في حالات مطالبات اللاجئين القائمة على أساس الدين بموجب المادة ١-ألف (٢) من اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين و/أو بروتوكول عام ١٩٦٧ الملحق بها، انتهت محكمة الاستئناف إلى أن "وضوح الصلة بين حالات التحوّل الديني وممارسة طلب اللجوء يستدعي إخضاع أسباب طلب اللجوء الجديدة لتقييم مستفيض، والتركيز خصوصاً على التفكير الشخصي في دافع التحوّل دينياً وفي عواقبه - قارن [الفقرة] ٣٥ من المبادئ التوجيهية الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وستكون المصادقية العامة لطالب اللجوء عاملاً مهماً في هذا التقييم". وتستشهد المحكمة بالفقرتين ٣٤ و ٣٥ من تلك المبادئ التوجيهية اللتين تنصان على جملة مبادئ منها ما يلي:

إذا تحوّل الفرد دينياً بعد مغادرته بلده الأصلي، فقد يترتب على ذلك أثر إنشاء مطالبة في عين المكان. وفي مثل هذه الحالات، تُثار عادةً شواغل بالغة بشأن مدى مصداقيته وسيلزم إجراء فحص صارم ومتعمق لظروف التحوّل الديني ومدى حقيقته ...

قد تستدعي الظروف الخاصة في بلد اللجوء وطبيعة كل حالة على حدة كلاهما المزيد من التمحيص لمطالبات بعينها. فعلى سبيل المثال، إذا عمدت مجموعات دينية محلية في بلد اللجوء إلى التحوّل دينياً تحوّلوا منهجياً ومنظماً بغرض التمكّن من

الاستفادة من خيارات إعادة التوطين، و/أو إذا كان "توجيه" المطالبين أو "إرشادهم" أمراً مألوفاً، يصبح اختبار المعرفة محدوداً الفائدة. ويلزم، بالأحرى، أن يطرح الشخص الذي يُجري المقابلة أسئلة مفتوحة ويحاول أن يستخلص من المطالب دوافع تحوُّله دينياً وما ترتب على ذلك من آثار في حياته<sup>(٥)</sup>.

٦-٤ وفي معرض تقييم محكمة الاستئناف مدى مصداقية صاحب البلاغ، أخذت المحكمة في اعتبارها أن جميع الشهود الثلاثة الذين شهدوا لصالحه (كبير القساوسة السابق بكاندرايية أوسلو والكاهن بكنيسة مدينة بوتنه وأُسقف سور هالوغالاند) اعتبروه يعتنق الدين المسيحي اعتناقاً حقيقياً. ورأت المحكمة أن عماد صاحب البلاغ ثم مشاركته في أنشطة كنسية ظرفان يبرِّحان الاستنتاج أن "تحوُّله إلى المسيحية بحق احتمال معقول". وانتهت المحكمة أيضاً إلى أنه على الرغم من أنه تبيّن في جلسة مجلس الطعون نقص معرفة صاحب البلاغ ببعض الجوانب الأساسية للمسيحية، فقد كانت لديه "معرفة أساسية كافية بالدين المسيحي".

٧-٤ بيد أن محكمة الاستئناف انتهت أيضاً إلى أن "العماد الرسمي والمشاركة في سياقات دينية والمعرفة بالمسيحية مسائل لا يمكنها في حد ذاتها أن تفرّق بين المتحوّل الحقيقي إلى المسيحية والمتحوّل من أجل المصلحة في مثل هذه الحالة". وذكرت المحكمة ما يلي:

في سياق منازعة جارية بشأن حق اللجوء، حيث تكون هذه المسألة حاسمة فيما يتعلق باحتمالات منح صاحب البلاغ تصريح إقامة في النرويج، لا يُمكن استبعاد احتمال أن تكون هذه الأعمال أعمالاً استراتيجية تستهدف كسب مصلحة منشودة. وللسبب ذاته، ترى محكمة الاستئناف أنه لا يمكنها أن تعطي وزناً حاسماً لشهادة الأشخاص الذين التّقوا [صاحب البلاغ] في سياقات مسيحية أو قيّموا عقيدته بالكيفية التي قيّمها بها [أحد الشهود]. ويصعب على مثل هؤلاء الأشخاص أيضاً التفريق بين من يعتنق الدين المسيحي حقاً ومن يسلك سلوكاً استراتيجياً ليُمنح حق اللجوء.

٨-٤ وفي معرض نظر محكمة الاستئناف في الأدلة الأخرى ذات الصلة، لاحظت أنه لم يعض بين تعرّف صاحب البلاغ على المسيحية للمرة الأولى وتحوُّله إليها رسمياً سوى ثلاثة أشهر. ولاحظت المحكمة أن هذه المسألة ليست حاسمة في حد ذاتها، إذ إن اعتناق أي دين تجربة فردية قد تكون نتيجة لعملية تفكير تقصر أو تطول وتتسم بالتدبّر والشك، أو نتيجة لحدثٍ جليل مفاجئ. بيد أنه بالنظر إلى أن التحوّل الديني خطوة كبيرة جداً بالنسبة إلى أي أفغاني وله عواقب خطيرة عليه، رأت المحكمة أن تحوّل صاحب البلاغ إلى المسيحية بعد مدة قصيرة كهذه أمر لافت للنظر. كما أن صاحب البلاغ قد تَعَمَّد دون أن يتلقى أي تدريب رسمي. وقد ذكر راعي الكنيسة أنه لم يُجرِ معه سوى محادثة واحدة قصيرة قبل أن يتعمّد. وأفاد صاحب البلاغ بأنه يشارك في شعائر واجتماعات للصلاة في الكنيسة. وافترضت المحكمة أن هذه تجربة إيجابية

(٥) المادتان ٣٤ و ٣٥.

بالنسبة إليه، لكنها لاحظت أن فهمه للغة النرويجية كان محدوداً عندئذ، ومن ثم لا يمكن أن تكون مشاركته في هذه الأنشطة قد أدت إلى اكتسابه أي قدر ذي بال من المعرفة بالدين المسيحي كأساس للتفكير الشخصي في اعتناقه. وأفاد صاحب البلاغ أيضاً بأنه قد قرأ الإنجيل عدة مرات قبل أن يتعمّد. وأشارت المحكمة إلى أن صاحب البلاغ، الحاصل على التعليم المدرسي لسبعة أعوام، وفقاً للمعلومات المتاحة، لم يطلع في الفترة المعنية إلا على نسخة الإنجيل الفارسية الخاصة بزميله طالب اللجوء ب.، والفارسية ليست لغته الأولى. وعليه، انتهت المحكمة إلى أن من غير المرجح أن يكون صاحب البلاغ قد قرأ الإنجيل "عدة مرات" في مثل هذه المدة الزمنية القصيرة وأن إفادته هذه ساهمت في تقويض مصداقيته.

٩-٤ ولاحظت محكمة الاستئناف كذلك أن طربي الدعوى يتفقان على أن إفادة صاحب البلاغ الأصلية في طلب اللجوء لا يمكن أن تشكل أساساً لطلب اللجوء وأن صاحب البلاغ ذكر أنه تعرّف على المسيحية للمرة الأولى في نفس الوقت تقريباً الذي رفضت فيه مديرية الهجرة التماسه طلب إلغاء قرار مجلس الطعون المتعلقة بالهجرة رفض طلبه اللجوء. وبالتالي، فقد تحوّل صاحب البلاغ إلى المسيحية بُعيد رفض المديرية التماسه. وانتهت المحكمة إلى أن توقيت تحوّل دينياً سبب آخر لا يتخذ موقف نقدي بشأن دوافعه للإقدام على ذلك.

١٠-٤ وأشارت محكمة الاستئناف أيضاً إلى إفادة صاحب البلاغ بأنه تعرّف على المسيحية عن طريق طالب لجوء إيراني، هو السيد ب.، وهو نفسه متحوّل إلى المسيحية. وأفاد صاحب البلاغ أمام المحكمة بأنه لم يكن يُدرك حينما تمّدد أن التحوّل إلى المسيحية قد يشكل سبباً لطلب اللجوء. وذكرت المحكمة أنها لم تصدّق صاحب البلاغ في هذه المسألة وأحالت إلى النقاش الوارد آنفاً بشأن حالات التحوّل الديني. وأشارت إلى أنه قد تُدرّج بالتحول إلى المسيحية كسبب لطلب اللجوء منذ نهاية عام ٢٠٠٥/بداية عام ٢٠٠٦، وحصرها من جانب طالبي لجوء مسلمين من جمهورية إيران الإسلامية وأفغانستان. وانتهت المحكمة إلى أنه من المستبعد ألا تكون ممارسة طلب اللجوء في النرويج معروفةً عموماً في مركز استقبال طالبي اللجوء وخلصت إلى أن صاحب البلاغ كان يعلم بما أثناء وجوده في النرويج، وبالتأكيد من السيد ب. على الأقل. وانتهت إلى أن صاحب البلاغ قد أدلى بأقواله بخصوص هذه النقطة أيضاً بطريقة قوضت مصداقيته.

١١-٤ ورأت محكمة الاستئناف أن "التحوّل الديني قد يحدث بعدة طرق مختلفة". وفي حالة صاحب البلاغ تحديداً، ذكرت المحكمة أنها "ترى ما يستدعي توضيح أنه قد التحق بالمدرسة لسبعة أعوام فقط، وبالتالي يجب أن يكون متوقفاً أن أي تغيير ديني قد يطرأ عليه سيكون ناجماً عن تجربة انفعالية أكثر منه عملية ذهنية". بيد أن المحكمة رأت أن "تدني مستوى تفكيره صادمٌ رُغم ذلك؛ إذ لم يستطع تقديم توضيح مدروس جيداً لدوافع تحوّل دينياً أو للعواقب الخطيرة التي قد تترتب عليه بالنسبة إليه وإلى أسرته". وانتهت المحكمة إلى "وجود عدة ظروف موضوعية" تشير إلى أن تحوّل صاحب البلاغ دينياً ليس حقيقياً، وهي كالتالي:

(أ) لم يمضِ سوى وقت قصير بين تعرّف صاحب البلاغ على المسيحية للمرة الأولى وعماده، ولم يتلقَ "تدريباً رسمياً"؛

(ب) أفاد صاحب البلاغ بأنه على الرغم من أن أسرته، وبخاصة والده، تعيش وفق أسلوب حياة متديّن، فهو نفسه لا يؤمن حقاً بوجود الله، وهو ما جعل "تحوّله السريع إلى المسيحية" أكثر لفتاً للنظر بكثير، حيث انطلق من منطلق لا ديني عملياً لتملّكه فجأة حاجة ملحة إلى الإيمان بالله؛

(ج) حينما طُلب من صاحب البلاغ مراراً أمام مجلس الطعون توضيح خلفية قراره التحوّل من مسلم إلى مسيحي، ذكر أنه سئم زجر والده إياه ليصلي ويصوم ويقرأ القرآن وأن مجال الحرية "في المسيحية أرحب بكثير"، ورأى المجلس أن هذا السبب للتحوّل دينياً سبب سطحي؛

(د) حينما سأل أعضاء مجلس الطعون صاحب البلاغ عن عواقب تحوّله الديني، ذكر أنه سلّم قلبه إلى المسيح وقَبِل احتمال تعرّضه للقتل. وبالنظر إلى مكانة الإسلام في المجتمع الأفغاني وما يعنيه الارتداد عن الإسلام لمسلم يعيش في أفغانستان، خلص المجلس إلى أن صاحب البلاغ لم يفكر فيما قد يترتب على تحوّله الديني من آثار، عملية ونفسية على حد سواء، في أسرته؛

(هـ) أثناء جلسة الاستماع التي عُقدت أمام محكمة الاستئناف، كانت إفادة صاحب البلاغ مُطابقةً في جميع جوانبها المادية لإفادته أمام مجلس الطعون، فلم يُعرب أمام المحكمة عن موقفٍ أكثر تدبّراً ولا أعرب عن أي أفكار أو شواغل بشأن الآثار السلبية لتحوّله الديني في أسرته. وفي ضوء أهمية الإسلام في المجتمع الأفغاني، فإنه لمن المستبعد أن يكون صاحب البلاغ "بهذا القدر من السطحية بخصوص قراره لو كان تحوّله الديني حقيقياً".

(و) زاد بعض عناصر إفادته الأصلية في طلب اللجوء من تقويض مصداقيته، حيث أوضح أولاً أنه قد اختطف بدافع الحصول على فدية، بينما عدّل إفادته في طلب الطعن الذي قدمه وادّعى أن والده قد أخبره أن حادث الاختطاف كان مدفوعاً بخصومة عائلية قديمة على ملكية أرض، اضطرت أسرته إلى الفرار إلى جمهورية إيران الإسلامية؛

(ز) تضمّن توضيح صاحب البلاغ للنزاع على الأرض، كما أشار مجلس الطعون، عناصر تجعله يبدو بعيد الاحتمال، إذ من المستبعد أن يعمد الطرف المنتصر في نزاع على قطعة أرض إلى إشعال النزاع مجدداً بعد أعوام عديدة من انتهائه باختطاف عضو أصغر سناً من أعضاء العائلة؛

(ح) قدم صاحب البلاغ توضيحين متباينين لواقعة اتصاله بوالده منذ أن غادر أفغانستان، حيث ذكر في المقابلة التي أُجريت معه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ بشأن طلبه اللجوء أنه قد تحدّث إلى والده مرةً واحدة منذ أن غادر أفغانستان وأن والده قال إنه على ما يرام، بينما ذكر في الطعن المؤرخ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ أن والده أخبره أن أسرته قد تعرّضت

لتهديدات وأن جميع نوافذ "المتجر" قد تحطمت في اليوم التالي لمغادرة صاحب البلاغ أفغانستان؛

(ط) ذكر صاحب البلاغ، في إفادته المقدمة إلى مجلس الطعون في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أنه تعرف على المسيحية عن طريق صديق قبل وصوله إلى النرويج، بينما ذكر في لقاءه مع مجلس الطعون أنه تعرف على المسيحية لأول مرة عن طريق السيد ب. في النرويج ولم تكن لديه من قبل أي معلومات عنها؛

(ي) حينما سُئل صاحب البلاغ عن التضارب الأخير في إفادته، ذكر أنه قد رافق ذات مرة صديقه إلى منزل أحد معارفه حيث كان يُعقد اجتماع صلاة مسيحي وأن الحاضرين في الاجتماع، الذين لم يكن يعرفهم، "كانوا يقرؤون كتباً ويصلون لله". غير أنه من المستبعد جداً أن تسمح كنيسة مسيحية سرية في أفغانستان لأفغاني غير معروف لديها بالمشاركة في اجتماع للصلاة، في ضوء إفادة المستشار الفطري بأن التمكن من دخول كنائس مسيحية سرية في أفغانستان عملية قد تستغرق عادةً عدة أعوام لارتفاع درجة الخطورة التي ينطوي عليها حضور هذه الشعائر.

٤-١٢ وختاماً، في ضوء العناصر المذكورة آنفاً، ذكرت محكمة الاستئناف في معرض تعليلها لانتهاؤها إلى أن تحوّل صاحب البلاغ إلى المسيحية غير حقيقيي أنها "قد نظرت بعناية في العناصر التي يُحتمل أن تشير إلى أن تحوّل [هـ] إلى المسيحية حقيقيي، أي عماده، ومعرفته بالدين المسيحي، ومشاركته في سياقات وأنشطة مسيحية مختلفة، وشهادات الشهود الذين التقوا به واعتبروه مسيحياً حقيقياً". كما ذكرت المحكمة أنها قد رأت أن "عبء إثبات أخفّ ينطبق على هذه الحالة بالنظر إلى أن أي قرار خاطئ في حالة من هذا النوع ستكون عواقبه خطيرة". بيد أن المحكمة انتهت في تقييمها الكلي إلى أن كون [صاحب البلاغ] يعتنق الدين المسيحي حقاً في النقطة الزمنية الفاصلة في الحالة، وهي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، احتمال غير معقول.

٤-١٣ وشرعت محكمة الاستئناف بعد ذلك في تقييم ما إذا كان ادعاء صاحب البلاغ أن تحوّل إلى المسيحية يشكل في حد ذاته أساساً لطلب اللجوء أم لا. فنظرت في شهادة المستشار الفطري المعني بأفغانستان الذي أوضح أن المتحولين من الإسلام إلى دين آخر يُمنحون، عملاً بالقانون الجنائي الإسلامي القائم على مبادئ الشريعة، فرصة للتراجع. ونظرت المحكمة أيضاً في شهادة ممثل مجلس الطعون الذي ذكر أن من بين المتحولين دينياً من أجل المصلحة الذين أُعيدوا من النرويج إلى أفغانستان ويتجاوز عددهم العشرين، لم يُعرف بأي حالات واجهت مشاكل بعد إعادتها. واستناداً إلى ذلك، انتهت المحكمة إلى أنه ليس لدى صاحب البلاغ سبب فعلي ليخشى الاضطهاد عند إعادته إلى أفغانستان.

٤-١٤ ورداً على ادعاء صاحب البلاغ أن محكمة الاستئناف أخطأت بإلزامه عبء إثبات أكثر صرامة، تشير الدولة الطرف إلى أن المحكمة طبقت معيار إثبات "يكفي [وفقه] اعتبار أسباب طلب اللجوء المتدرّج بها محتملة إلى حد معقول.... ولا ترى [المحكمة] داعياً لتطبيق معيار إثبات

أشد صرامة نوعاً ما، حسب محاجة الدولة... كما يسترشد تقييم محكمة الاستئناف للأدلة إلى المبادئ التوجيهية الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين<sup>(٦)</sup>.

٤-١٥ وفيما يتعلق بالأسس الموضوعية للبلاغ، ترى الدولة الطرف أنها لم تنتهك المادة ٧ من العهد وتزود على كل حجة من حجج صاحب البلاغ في هذا الصدد. أولاً، فيما يتعلق بادعاء صاحب البلاغ أنه ما كان ينبغي لمحكمة الاستئناف أن تعتبر أن تاريخ القرار الإداري الأخير ينبغي أن يكون المحدد لأهم الوقائع المتصلة بالقضية في المراجعة القضائية التي ستجرىها، ترى الدولة الطرف أن موقف المحكمة "نتيجة منطقية لفصل السلطات في النظام الدستوري الترويحي". وتذكر بأن المادة ٧ من العهد "ليس الغرض منها في حد ذاتها أن تحل محل الأسس الدستورية الداخلية". فضلاً عن ذلك، تستشهد الدولة الطرف بإفادة المحكمة بأنه لو كان صاحب البلاغ أراد التذرع بوقائع جديدة كسبب لطلب تصريح الإقامة والحماية من الإعادة القسرية، لكان بوسع ذلك بتقديم التماس إلى سلطات الهجرة للعدول عن رفضها. وتشير الدولة الطرف إلى أن هذا الإجراء إجراء عادي وأن مجلس الطعون المتعلقة بالهجرة مُلزَمٌ بالنظر في مثل هذه الطلبات. وعلاوة على ذلك، بالرغم من أن محكمة الاستئناف اعتبرت يوم ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ "نقطة زمنية فاصلة لما يقبل من الوقائع المتصلة بالحالة"، إلا أنها أوضحت في الآن نفسه، في الجملة ذاتها، أنه يتعين إبراز "الأدلة التي قُدمت في تاريخ لاحق" إذا كانت "تسلط الضوء على الوضع الفعلي وقت اتخاذ القرار". لذلك، لم تُستبعد من المراجعة القضائية لمحكمة الاستئناف الوقائع التي استجدت بعد ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. والحقيقة أن حكم المحكمة يبيّن بوضوح أن الوقائع التي استجدت بعد ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ قد أُخذت بالفعل في الحسبان. وبخصوص إحالة صاحب البلاغ إلى حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سعدي ضد إيطاليا (الذي يذكر أن الوقت الملائم لبحث الوقائع هو وقت نظر المحكمة في الدعوى)، تلاحظ الدولة الطرف أنها ليست على علم بأي استدلال مشابه معتمد من اللجنة المعنية بحقوق الإنسان. وترى كذلك أن الظروف الوقائية لقضية سعدي تختلف مادياً عن ظروف هذه القضية. ففي قضية سعدي، لم تكن السلطات المحلية قد نظرت في حالة طالب اللجوء المتعلقة باحتمال إعادته قسراً عندما نظرت فيها المحكمة الأوروبية. وإذا لم تكن المحاكم المحلية قد نظرت في طلب مقدم من فرد ما لعدم ترحيله بموجب الالتزام بعدم الإعادة القسرية في الوقت الذي رُفعت فيه القضية أمام محكمة دولية، على تلك المحكمة بالطبع أن تنظر في قضية هذا الفرد كما قدمت وقت تقييم المحكمة لها، وهو السبيل الوحيد المتاح لهذا الفرد للانتصاف من إجراء الترحيل الذي يشكل انتهاكاً للالتزام بعدم الإعادة القسرية. بيد أنه في هذه القضية، لم تُقيم المحاكم المحلية ادعاء صاحب البلاغ احتمال وقوع انتهاك للالتزام بعدم الإعادة القسرية. وترى الدولة الطرف كذلك أنه على الرغم من أن صاحب البلاغ يستند إلى حكم المحكمة الأوروبية في قضية ف. ج. ضد السويد،

(٦) يستشهد قرار محكمة الاستئناف بالنص الكامل للفقرتين ٣٤ و ٣٥ من المبادئ التوجيهية الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

فإن هذا الحكم لا يؤيد تأكيده أن المحكمة الأوروبية تتقيد بمبدأ "تأويل الشك لصالح" طالب اللجوء كمبدأ عام.

٤-١٦ ثانياً، فيما يتعلق بادعاء صاحب البلاغ أن المحاكم النرويجية لم "تطبّق على نحو سليم مبدأ تأويل الشك لصالح" طالب اللجوء، ترى الدولة الطرف أن هذا الادعاء لا يستند إلى أساس وقائعي، نظراً لكون المحاكم المحلية لا تتقيد بعبئة إثبات أعلى في حالة طالبي اللجوء الأفغان المتحولين إلى المسيحية مقارنةً بغيرهم من طالبي اللجوء. فقد طبقت محكمة الاستئناف في حالة صاحب البلاغ معيار إثبات "يكفي [وفقه] اعتبار أسباب طلب اللجوء المتدرّج بها محتملة إلى حدّ معقول". وتُنازع الدولة الطرف في ادعاء صاحب البلاغ أن المحكمة اعتمدت عبئة إثبات أعلى في حالته.

٤-١٧ ثالثاً، بخصوص تأكيد صاحب البلاغ أن محكمة الاستئناف قد أخطأت في تقييمها لمدى حقيقة تحوّل إلى المسيحية، ترى الدولة الطرف أنه لا أساس لحجّته أن المحكمة أعطت "وزناً حاسماً" لتفكيره الشخصي في تحوّله الديني وعواقبه. وعلى كل حال، ترى الدولة الطرف أن أي خطأ في هذا الصدد لا يشكل انتهاكاً للمادة ٧ من العهد؛ حيث إن اللجنة اعتبرت باستمرار أنه يؤول إلى المحاكم المحلية اختصاص مراجعة الوقائع وتقييم الأدلة عند تقييم احتمالات وقوع انتهاك للمادة ٧ من العهد، ما لم يثبت أن النتائج التي انتهت إليها هذه المحاكم "غير معقولة بوضوح"<sup>(٧)</sup>. ففي القرار الذي أصدرته اللجنة في بلاغ ز. ضد أستراليا، الذي اعتبرت فيه السلطات المحلية ادعاء التحوّل الديني عديم المصادقية، نزلت اللجنة عند حكم السلطات المحلية، مشيرةً إلى أن صاحب ذلك البلاغ لم يحدد أي مخالفات يُحتمل أن تكون قد شابت عملية صنع القرار التي أجرتها السلطات الأسترالية أو أي عوامل خطورة لم تأخذها السلطات في حسابها<sup>(٨)</sup>. وفي ضوء هذه السابقة القانونية، تطعن الدولة الطرف في ادعاء صاحب البلاغ أنها مُلزّمة بالوفاء بعبئة إثبات أعلى لتدليل على أنها قد امتثلت لأحكام المادة ٧ من العهد في حالة تتعلق بادعاء تحوّل طالب لجوء دينياً.

٤-١٨ وترى الدولة الطرف أيضاً أنها لم تنتهك المادة ٢(٣) من العهد. ففيما يخص ادعاء صاحب البلاغ أنه كان ينبغي للمحاكم المحلية أن تأخذ في اعتبارها الوقائع التي استجدّت بعد صدور القرار الإداري النهائي في حالته، ترى الدولة الطرف أن سبل الانتصاف الإدارية تُعدّ أيضاً سبل انتصاف فعالة لأغراض المادة ٢(٣). فمجلس الطعون المتعلقة بالهجرة في النرويج هيئة إدارية مستقلة وهو مكلف بمهمة النظر في الشكاوى الجديدة وتقييم طلبات العدول عن القرارات الأصلية الصادرة بشأن المطالبات، بالاستناد إلى معلومات جديدة. وتستند جميع

(٧) تستشهد الدولة الطرف بجملة بلاغات منها البلاغ رقم ٢١٨٦/٢٠١٢، س. س. ضد الدانمرك، الآراء المعتمدة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الفقرة ٧-٣.

(٨) تستشهد الدولة الطرف بالبلاغ رقم ٢٠٤٩/٢٠١١، ز. ضد أستراليا، الآراء المعتمدة في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٤، الفقرة ٩-٤.

قرارات مجلس الطعون إلى عملية تقييم انطلاقا من وقت الطلب. ويجوز للقرارات التي يتخذها مجلس الطعون استناداً إلى معلومات جديدة أن تشكل أساساً لإجراءات قانونية أمام المحاكم المحلية. وعليه، فإن دعوى مجلس الطعون شكّلت بوضوح سبيل انتصاف فعالاً لصاحب البلاغ. وجواز خضوع سبيل الانتصاف هذا، الكافي في حد ذاته لتكون النرويج قد أوفت بالتزاماتها بموجب المادة ٢(٣) من العهد، للمراجعة القضائية إنما يعزز دفع الدولة الطرف بعدم وقوع أي انتهاك لهذا الحكم.

٤-١٩ وفيما يتعلق بحجة صاحب البلاغ بأن رسالة مجلس الطعون، المؤرخة ٢٨ آب/ أغسطس ٢٠١٤، شكّلت انتهاكاً لالتزامات الدولة الطرف بموجب المادة ٢(٣) من العهد، تقدم الدولة الطرف ترجمة للنص الكامل لتلك الرسالة التي جاء في جزء منها ما يلي:

يودّ مجلس الطعون المتعلقة بالهجرة إحاطته علماً بما إذا كانت قد تكشّفت أي معلومات جديدة عقب إصدار قراره وقراريه التاليين بعدم العدول عن القرار الأصلي قد تستدعي منه إعادة تقييم قراراته السابقة. وينبغي ملاحظة أن من المهم لمجلس الطعون أن تكون بحوزته جميع الوقائع المتاحة المتصلة باحتمال الترحيل إلى أفغانستان. وينبغي الرد على هذا الطلب في غضون ثلاثة أسابيع من تاريخ اليوم.

وتختلف الدولة الطرف مع تأكيد صاحب البلاغ أن هذه الرسالة منعت من التماس الانتصاف لدى اللجنة بوضعه في وضع لا يمكنه من استفاد سبل الانتصاف المحلية. وترى الدولة الطرف أن الغرض من رسالة مجلس الطعون في مثل هذه الحالات هو "تمكين الفرد المعني من تقديم أدلة جديدة لضمان تمكن مجلس الطعون من تقييم مسألة الإعادة القسرية قبل تنفيذ الترحيل". فإن قدم الفرد أدلة جديدة بالفعل، يُصبح على مجلس الطعون أن يُجري إعادة تقييم رسمية لشكوى مقدّم الطلب في ضوء هذه الأدلة الجديدة. وتختلف الدولة الطرف مع تأكيد صاحب البلاغ أن مجلس الطعون كان عند إصدار رسالته محيطاً بالوقائع التي تُثبت حاجة صاحب البلاغ إلى الحماية. فعلى النقيض من ذلك، كان مجلس الطعون عند صدور الرسالة يرى أن صاحب البلاغ ليس بحاجة إلى حماية على أساس الوقائع التي أُتيح للمجلس الاطلاع عليها. ولم يعرض صاحب البلاغ على المجلس لاحقاً أي وقائع جديدة من شأنها أن تؤدي إلى تغيير هذا التقييم.

٤-٢٠ وأخيراً، فيما يتعلق بطلب صاحب البلاغ تعويضاً، ترى الدولة الطرف أن اللجنة ليست لها ولاية الإدلاء ببيانات عن التعويض.

### تعليقات صاحب البلاغ على ملاحظات الدولة الطرف

٥-١ يؤكد صاحب البلاغ في تعليقاته المؤرخة ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٥ أن استشهاد الدولة الطرف بقرار محكمة الاستئناف اعتراف منها بأنه يحق له اللجوء في النرويج إن صحَّ تحوُّله إلى المسيحية، ذلك أن الأفغان الذين يتحوّلون إلى المسيحية معرّضون لخطر الاضطهاد في



أفغانستان. وفضلاً عن ذلك، يؤكد صاحب البلاغ أنه وفقاً لمفهوم صفة اللاجئ في عين المكان، من الراسخ بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان أن حاجة طالب اللجوء إلى اللجوء قد تتغير تبعاً لظروفه الشخصية و/أو الأحوال القُطرية. ويكرر صاحب البلاغ تأكيد ادعائه أن الدولة الطرف لم تَفِ بالتزاماتها بموجب المادة ٧ من العهد لأنها لم تنظر في الوقائع المتصلة بحالته، التي استجدت بعد صدور آخر قرار لمجلس الطعون في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

٢-٥ ويؤكد صاحب البلاغ أنه "كان محل تصديق دوماً وعملياً على جميع مستويات المجتمع المسيحي الذي انتمى [إليه] في النرويج انتماءً كلياً". ويدفع صاحب البلاغ بأن الدولة الطرف لم تقدم أي دليل مادي للطعن في معتقده طعناً جوهرياً، باستثناء "الاستنتاجات القابلة للجدل المستخلصة من افتراضات عامة ... التي اعتمدت عليها أغلبية هيئة مجلس الطعون المتعلقة بالهجرة ومحكمة الاستئناف". ويذهب صاحب البلاغ كذلك إلى أن سلطات الدولة الطرف لم تُجر أي تقييم لمعتقداته الدينية على أيدي خبراء مستقلين ويؤكد أن مجلس الطعون وقضاة المحكمة النرويجية لا يمتلكون هذه الخبرة الدينية.

### المسائل والإجراءات المعروضة على اللجنة

#### النظر في المقبولية

١-٦ يجب على اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، قبل النظر في أي ادعاءات ترد في بلاغ ما، أن تقرّر وفقاً للمادة ٩٣ من نظامها الداخلي، ما إذا كان البلاغ مقبولاً أم لا بموجب البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد.

٢-٦ وتشير اللجنة إلى أنها ممنوعة بموجب المادة ٥(٢)(أ) من البروتوكول الاختياري، وتحفظ النرويج على هذا الحكم، من بحث أي مسألة قيد البحث أو بُحث من قبل في إطار إجراء آخر من إجراءات التحقيق الدولي أو التسوية الدولية. وتشير اللجنة إلى أن، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أعلنت في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ عدم مقبولية طلب صاحب البلاغ<sup>(٩)</sup>. غير أن اللجنة تشير إلى أن قرار المحكمة الأوروبية لا يقدم تعليلاً للنتيجة المتمثلة في عدم مقبولية

(٩) يقدم صاحب البلاغ رسالة صادرة من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بتاريخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ بشأن طلبه رقم ١٤/٦٤٧٤٣ ضد النرويج لمنع ترحيله إلى أفغانستان. وفي هذه الرسالة، تذكر المحكمة ما يلي: "في ضوء المواد التي بحوزة المحكمة، وحيث إن المسائل موضوع الشكوى تدخل في اختصاصها، ترى المحكمة أن معايير المقبولية المحددة في المادتين ٣٤ و ٣٥ من الاتفاقية لم تُستوف". وفي رسالة تالية مؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، تذكر المحكمة الأوروبية بأنه قد أُعلن عدم مقبولية طلب صاحب البلاغ وأن اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لا تتضمن أي حكم يُجيز الطعن في قرارات المحكمة بعدم مقبولية الطلبات المقدمة إليها.

الطلب ولا توضيحاً للأساس الذي استند إليه القرار<sup>(١٠)</sup>. كما تشير اللجنة إلى أن الدولة الطرف لم تطعن في حجة صاحب البلاغ بشأن الأثر غير المانع من إعادة البحث المترتب على قرار المحكمة الأوروبية. وعليه، ترى اللجنة أن المادة ٥(٢)(أ) من البروتوكول الاختياري لا تمنعها من بحث هذا البلاغ.

٦-٣ وتحيط اللجنة علماً بادعاء صاحب البلاغ أن الدولة الطرف انتهكت حقوقه المكرسة بموجب المادة ٢(٣) من العهد حينما أصدر مجلس الطعون المتعلقة بالهجرة رسالة مؤرخة ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٤ تشير إلى أن الدولة الطرف ترفض منحه الحماية من الإعادة القسرية رغم علمها بالوقائع التي تثبت حاجته إليها. وتذكر اللجنة بأنه لا يجوز للأفراد التذرع بالمادة ٢(٣) إلا بالاقتراح مع مواد أخرى من العهد وأنها في حد ذاتها لا يمكنها أن تُنشئ أي ادعاءات في إطار البروتوكول الاختياري<sup>(١١)</sup>. وعليه، ترى اللجنة أن المادة ٢ من البروتوكول الاختياري لا تمنعها من بحث هذا الجزء من البلاغ.

٦-٤ وتلاحظ اللجنة أن الدولة الطرف لا تثير أي مسائل بشأن مقبولية ادعاء صاحب البلاغ في إطار المادة ٧ من العهد. ومن ثم، تُعلن اللجنة مقبولية هذا الادعاء وتشعر في النظر في أسسه الموضوعية.

#### النظر في الأسس الموضوعية

٧-١ نظرت اللجنة في البلاغ في ضوء جميع المعلومات التي أتاحتها لها الطرفان، طبقاً لأحكام المادة ٥(١) من البروتوكول الاختياري.

(١٠) انظر البلاغ رقم ١٦٣٦/٢٠٠٧، أونوفريو ضد قبرص، قرار عدم المقبولية المعتمد في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الفقرة ٦-٢ (البلاغ غير مقبول بموجب المادة ٥(٢)(أ) من البروتوكول الاختياري)، الحاشية المرجعية ١٥ ("اعتمدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أربعة قرارات في قضية صاحب البلاغ، حيث أعلنت عدم المقبولية في ثلاثة منها، بينما بتت في الأسس الموضوعية لواحد منها بشأن مسألة مختلفة عن المسائل التي عرضها صاحب البلاغ على اللجنة")؛ والبلاغ رقم ١٥١٠/٢٠٠٦، فونيفيتش ضد كرواتيا، الآراء المعتمدة في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٩ (البلاغ غير مقبول بموجب المادة ٥(٢)(أ) من البروتوكول الاختياري لأن المحكمة الأوروبية - وإن كانت قد نظرت في نفس المسألة، فقد أعلنت عدم مقبولية الطلب على أساس المدة)؛ والبلاغ رقم ١٦٦٨/١٩٤٨، ف.و. ضد النرويج، قرار عدم المقبولية المعتمد في ١٧ تموز/يوليه ١٩٨٥، الفقرتان ٤-٢ و ٤-٣ (البلاغ غير مقبول بموجب المادة ٥(٢)(أ) من البروتوكول الاختياري لأن المفوضية الأوروبية لحقوق الإنسان قد انتهت من قبل إلى عدم مقبولية هذه المسألة نفسها باعتبارها واهية الأساس بوضوح)؛ والبلاغ رقم ٤٥٢/١٩٩١، غلازيو ضد فرنسا، قرار عدم المقبولية المعتمد في ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٤، الفقرة ٧-٢ (البلاغ غير مقبول بموجب المادة ٥(٢)(أ) من البروتوكول الاختياري لأن المفوضية الأوروبية قد انتهت من قبل إلى عدم مقبولية هذه المسألة نفسها باعتبارها واهية الأساس بوضوح)؛ والبلاغ رقم ١٢١/١٩٨٢، م. ضد الدانمرك، قرار عدم المقبولية المعتمد في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٢، الفقرتان ٤ و ٥ (البلاغ غير مقبول بموجب المادة ٥(٢)(أ) من البروتوكول الاختياري لأن المفوضية الأوروبية قد انتهت من قبل إلى عدم مقبولية هذه المسألة نفسها باعتبارها واهية الأساس بوضوح).

(١١) انظر البلاغ رقم ١٩٦١/٢٠١٠، س. ضد الجمهورية التشيكية، قرار عدم المقبولية المعتمد في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥، الفقرة ٦-٦، من جملة بلاغات أخرى.

٧-٢ وتشير اللجنة إلى ادعاء صاحب البلاغ أنه سيتعرض لسوء المعاملة إذا ما أُبعد إلى أفغانستان بسبب معتقداته المسيحية. كما تشير إلى ملاحظات الدولة الطرف بأن محكمة استئناف بورغارتينغ، وإن لم تُنازع في أن المسيحيين يتعرضون للاضطهاد في أفغانستان، لم تقتنع بأن صاحب البلاغ كان قد تحوّل بحق إلى المسيحية في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، حينما رفض مجلس الطعون الطلب الثاني المقدم من صاحب البلاغ لعدول مجلس الطعون عن قراره رفض طعن صاحب البلاغ في قرار مديرية الهجرة بشأن طلبه اللجوء.

٧-٣ وتذكّر اللجنة بتعليقها العام رقم ٣١ الذي تشير فيه إلى التزام الدول الأطراف بعدم تسليم أي شخص أو ترحيله أو طرده أو إبعاده بأي طريقة أخرى من إقليم كل منها متى وُجدت أسباب وافية تدعو إلى الاعتقاد بوجود خطر حقيقي في أن يتعرض لأذى لا يمكن جبره على النحو المنصوص عليه في المادتين ٦ و٧ من العهد<sup>(١٢)</sup>. وأشارت اللجنة أيضاً إلى وجوب أن يكون هذا الخطر شخصياً<sup>(١٣)</sup> وإلى وجود عتبة مرتفعة لتقدم أسس وافية تسوّغ الاعتقاد بوجود خطر حقيقي في أن يتعرض لأذى لا يمكن جبره<sup>(١٤)</sup>. ومن ثم، يجب أن تُؤخذ جميع الوقائع والظروف المتصلة بالحالة في الاعتبار، بما في ذلك الحالة العامة لحقوق الإنسان في البلد الأصلي لصاحب البلاغ<sup>(١٥)</sup>.

٧-٤ وتذكّر اللجنة أيضاً باجتهاداتها السابقة التي تفيد بأنه ينبغي إعطاء وزن كبير للتقييم الذي تجريه الدولة الطرف، وأنه يؤول إلى أجهزة الدولة الطرف عموماً اختصاص مراجعة أو تقييم وقائع وأدلة الحالة لتحديد ما إذا كان يوجد مثل هذا الخطر، ما لم يكن بالإمكان إثبات أن التقييم متعسّف بشكل جلي أو يرقى إلى حد الخطأ البين أو إنكار العدالة<sup>(١٦)</sup>.

٧-٥ وتشير اللجنة إلى تأكيد صاحب البلاغ أن محكمة الاستئناف قد أخطأت بتقييمها لما إذا كان تحوّل حقاً إلى المسيحية استناداً إلى تاريخ القرار الإداري الأخير الصادر عن مجلس الطعون في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وليس إلى تاريخ نظر المحكمة في الطعن المقدم من صاحب البلاغ في عام ٢٠١٤. كما تشير اللجنة إلى ادعاء صاحب البلاغ أن محكمة

(١٢) انظر التعليق العام رقم ٣١ (٢٠٠٤) بشأن طبيعة الالتزام القانوني العام المفروض على الدول الأطراف في العهد، الفقرة ١٢.

(١٣) انظر البلاغ رقم ٢٣٩٣/٢٠١٤، ك. ضد الدانمرك، الآراء المعتمدة في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥، الفقرة ٧-٣؛ والبلاغ رقم ٢٢٧٢/٢٠١٣، ب. ت. ضد الدانمرك، الآراء المعتمدة في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٥، الفقرة ٧-٢؛ والبلاغ رقم ٢٠٠٧/٢٠١٠، س. ضد الدانمرك، الآراء المعتمدة في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٤، الفقرة ٩-٢، من جملة بلاغات أخرى.

(١٤) انظر بلاغ س. ضد الدانمرك، الفقرة ٩-٢؛ والبلاغ رقم ١٨٣٣/٢٠٠٨، س. ضد السويد، الآراء المعتمدة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الفقرة ٥-١٨.

(١٥) انظر بلاغ س. ضد الدانمرك، الفقرة ٩-٢؛ وس. ضد السويد، الفقرة ٥-١٨.

(١٦) انظر ك. ضد الدانمرك، الفقرة ٧-٤؛ والبلاغ رقم ١٩٥٧/٢٠١٠، لين ضد أستراليا، الآراء المعتمدة في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣، الفقرة ٩-٣، من جملة بلاغات أخرى.

الاستئناف والمحكمة العليا لم تنظرا في الشهادات التي أدلى بها مسؤولون كنسيون والتي تفيد بأن لديه فهما واسعاً للمسيحية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، ولم تستعينا بجبر مستقل لتقييم مدى حقيقة تحوُّله إلى المسيحية. وتلاحظ اللجنة أنه على الرغم من احتجاج صاحب البلاغ بأنه كان ينبغي لمحكمة الاستئناف أن تأخذ الوقائع التي استحدثت بعد يوم ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ في اعتبارها، فإنه لا يحدد هذه الوقائع التي أغفلتها المحكمة، حسب ادعائه، في قرارها المؤرخ ١٢ آذار/مارس ٢٠١٤. وتشير اللجنة كذلك إلى أن صاحب البلاغ لم يرد على حاجة الدولة الطرف أن محكمة الاستئناف لم تقتصر في تقييمها على الوقائع التي حدثت قبل يوم ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وتلاحظ اللجنة أن محكمة الاستئناف قد أخذت في حسابها مشاركة صاحب البلاغ، منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، في دورات دراسية ومؤتمرات ومدارس للإنجيل ورحلات تبشيرية، وعضويته في كنيسة بيكركا منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، ومشاركته في ربيع عام ٢٠١٢ في سبع إلى ثماني دورات تعليمية "مزدوجة" مع أحد القساوسة. وذكرت المحكمة أنها "أخذت في حسابها أيضاً التطور الطارئ على معرفة [صاحب البلاغ] بالمسيحية وعلى التزامه بها بعد عماده وأيضاً إلى حد ما بعد النقطة الزمنية الفاصلة ليوم ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١". وفيما يتعلق بالإفادات المقدمة من صاحب البلاغ بتاريخ آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٤ من ثلاثة مسؤولين كنسيين شهدوا على صدق اعتقاد صاحب البلاغ، تشير اللجنة إلى أن تاريخ هذه الإفادات لاحق لقراري محكمة الاستئناف والمحكمة العليا، ولذلك لم يتسنى لأي من المحكمتين أخذها في الاعتبار أثناء النظر في ادعاءات صاحب البلاغ. وفضلاً عن ذلك، تلاحظ اللجنة أن محكمة الاستئناف أخذت في حسابها الشهادات التي أدلى بها من قبل كل واحد من المسؤولين الكنسيين الثلاثة ورأت أن إفادتهم ترجح استنتاج أن تحوُّل صاحب البلاغ إلى المسيحية كان حقيقياً في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. بيد أن اللجنة تشير إلى أن محكمة الاستئناف حددت العديد من العوامل الأخرى التي لا ترجح الاستنتاج نفسه<sup>(١٧)</sup>. وتشير اللجنة إلى أن المحكمة قد قيمت على حدة ما إذا كان مجرد ادعاء صاحب البلاغ التحوُّل إلى المسيحية يشكل في حد ذاته سبباً لطلب اللجوء أم لا، كما تشير إلى أن صاحب البلاغ لم يطعن في صحة تحليل المحكمة لهذه المسألة<sup>(١٨)</sup>. وعليه، ترى اللجنة أن صاحب البلاغ لم يدلل على أن المحكمة لم تأخذ وقائع أو عوامل خطيرة متصلتين بالحالة في حسابها عند تقييم ما إذا كان خطر تعرُّضه لمعاملة مخالفة لأحكام المادة ٧ من العهد إذا ما أعيد إلى أفغانستان، ومن ثم، لم يُثبت أن تقييم المحكمة كان تعسفياً أو يرقى إلى حد الخطأ البين أو إنكار العدالة.

٦-٧ وتحيط اللجنة علماً أيضاً بمحاجة صاحب البلاغ أن محكمة الاستئناف قد أخطأت باستخدام عتبة إثبات أشد صرامة في حالة المتحولين دينياً وبعدم تطبيق المبدأ الذي ينبغي

(١٧) انظر الفقرات من ٤-٨ إلى ٤-١١ أعلاه.

(١٨) انظر الفقرة ٤-١٣ أعلاه.

بموجبه "تأويل الشك لصالح" طالبي اللجوء. وتلاحظ اللجنة أن المحكمة وجدت، بالاستعانة ببيانات تاريخية، تلازماً بين سياسة اللجوء في الدولة الطرف المتمثلة في إجازة ترحيل طالبي اللجوء الأفغان داخلياً وحدوث ارتفاع في عدد طالبي اللجوء الذين يدعون تحوّلهم إلى المسيحية بعد وصولهم إلى النرويج. وتحيط اللجنة علماً كذلك بأن المحكمة استشهدت بالمبادئ التوجيهية المتصلة بالموضوع الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين واستنتجت من هذا التلازم أنه ينبغي تقييم طلبات اللجوء القائمة على أساس التحول الديني بالتركيز خصوصاً على المصدقية العامة لطالب اللجوء، وتحديدًا على "تفكيره الشخصي في دافع التحول دينياً وفي عواقبه". كما تحيط اللجنة علماً بأن المحكمة طبقت معيار إثبات "يكفي [وفقه] اعتبار أسباب طلب اللجوء المتذرّع بها محتملة إلى حد معقول". وتشير اللجنة إلى التعليل الذي قدمته المحكمة ويفيد بخلوصها إلى وجود عدة عوامل أضعفت المصدقية العامة لصاحب البلاغ، وتشمل عدة إفادات مزعومة متناقضة لم يقدم توضيحاً لها<sup>(١٩)</sup>. وتلاحظ اللجنة أيضاً أنه مع أن المحكمة رأت أن عماد صاحب البلاغ بعد ثلاثة أشهر من تاريخ صدور قرار الرفض النهائي من مجلس الطعون لطلبه الأول المتعلق باللجوء قد أضعف مصداقيته، إلا أنها لم تعتمد تلقائياً إلى تكذيب تحوّل إلى المسيحية على أساس توقيت هذا التحول فحسب، بل إن المحكمة أشارت إلى أن التحول الديني الحقيقي قد يكون مفاجئاً. ورأت المحكمة كذلك أن "التحول الديني قد يحدث بعدة طرق مختلفة" وأخذت مستوى التعليم الرسمي لصاحب البلاغ في حساباتها. كما ذكرت المحكمة أنها "لا ترى داعياً لتطبيق معيار إثبات أشد صرامة على الإفادات الواردة في طلب اللجوء في حالات التحول الديني"، بالنظر إلى أن أي قرار خاطئ في حالة من هذا النوع ستكون عواقبه خطيرة. وترى اللجنة أن المحكمة لم تُخضع ادعاء صاحب البلاغ لعبء إثبات أشد بتعليقها أهمية غير متناسبة على عدم تفكيره بالقدر الكافي، حسب الادعاء، في أسباب تحوله إلى المسيحية. ولا يمكن للجنة، بالتالي، استناداً إلى المعلومات المتاحة لديها، الانتهاء إلى أن قرار المحكمة كان تعسفياً أو يرقى إلى حد الخطأ البين أو إنكار العدالة.

٧-٧ وتشير اللجنة أيضاً إلى محاجة صاحب البلاغ أن سلطات الدولة الطرف لا تمتلك الخبرة اللازمة لتقييم معتقده الديني وأنه كان ينبغي لها أن تستعين بخبير مستقل ليضطلع بذلك. وتُحيل اللجنة إلى استدالاتها في الفقرتين ٧-٤ و ٧-٥ أعلاه وتنتهي إلى أن صاحب البلاغ لم يُثبت أن سلطات الدولة الطرف افتقرت إلى الاستقلال في تقييم ادعاءاته.

٧-٨ وأخيراً، تحيط اللجنة علماً بادعاء صاحب البلاغ أن الرسالة الصادرة عن مجلس الطعون في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٤ تشير إلى أن الدولة الطرف رفضت منحه الحماية من الإعادة القسرية رغم علمها بالوقائع التي تُثبت حاجته إليها. غير أن اللجنة تشير إلى أن صاحب البلاغ لم يوضح أساس ادعائه هذا. وعلاوة على ذلك، تحيط اللجنة علماً أيضاً بادعاء الدولة الطرف أنه لو كان صاحب البلاغ أراد التذرّع بوقائع جديدة كأساس لطلب

(١٩) انظر الفقرات من ٤-٨ إلى ٤-١٢ أعلاه.

الحماية من الإعادة القسرية، لكان بوسع ذلك بتقديم التماس إلى سلطات الهجرة للعدول عن رفضها. وفي ظل هذه الظروف، لا يمكن للجنة الانتهاء إلى أن المعلومات المتاحة لديها تثبت أن التقييم الذي أجرته أجهزة الدولة الطرف كان تعسفياً أو يرقى إلى حد الخطأ البين أو إنكار العدالة.

٧-٩ ولأسباب آنفة الذكر، لا يمكن للجنة الانتهاء إلى أن الدولة الطرف ستنتهك أحكام المادة ٧ من العهد إذا أبعدت صاحب البلاغ إلى أفغانستان.

٨- وترى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، إذ تتصرف بموجب المادة ٥(٤) من البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أن إبعاد صاحب البلاغ إلى أفغانستان لن يشكل انتهاكاً لحقوقه المكرسة بموجب المادة ٧ من العهد.